حاليا يعود الى تصميم سلطات الاحتلال على تحديد استهلاك المواطنين العرب في المناطق المحتلة ضمن حد معين لا يزيد عن ١٠٠ مليون متر مكعب للضفة الغربية، علما بأن الاحتياطي الكلي للميـاه القـابلة للاستغـلال فيهـا هو في حدود ٨٠٠ مليـون متر مكعب، يتسـرب حوالي ثلثيهـا الى الاحواض المائية في اسرائيل، اذ يقدر ان اسرائيل تحصل على ثلث كمية المياه التي تستهلكها سنويا (والمقدرة بحوالي ١٧٠٠ مليون متر مكعب) من مصادر مائية تقع في الضفة الغربية*.

تمارس سلطات الاحتلال سياستها المائية من خلال عدة اجراءات وقيود فرضتها على استغلال الموارد المائية، وخاصة مياه الآبار الارتوازية. وتشمل هذه الاجراءات منع حفر ابار جديدة، وتحديد كميات المياه المسموح بضخها من الآبار الحالية، ووضع عراقيل امام اصلاح وتطوير هذه الابار رغم سوء حالتها وتردي طاقتها الانتاجية.

وبالرغم من الضجة التي اثارتها السياسات المائية الاسرائيلية، إلا ان هنالك عددا كبيرا ومتزايدا من الآبار الارتوازية التي اصبحت تضخ اقل من الكميات المسموح لها بضخها. ويعود ذلك الى حدوث تناقص ملحوظ في السنوات الأخيرة في اربحية كثير من أنواع الزراعة المروية، مثل الخضار والحمضيات.

وبالمقابل، فإن اسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء على جميع فائض المياه القابلة للاستغلال، وقد قامت من أجل ذلك بحفر ما لا يقل عن ٢٩ بئر ارتوازي في الضفة الغربية ذات اعماق اكبر بكثير من الآبار العربية واقامت عليها مضخات ضخمة، وتتميز هذه الآبار بكفاءة انتاجية عالية تزيد حوالي ستة اضعاف عن الآبار العربية المجاورة.

وكما هو متوقع، فقد اسفرت الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بالمياه الجوفية عن استيلاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية على نسبة كبيرة من هذه المياه، بلغت في سنة ١٩٧٧ حوالي ٣٧ بالمئة من مجموع ما ضخته الآبار الارتوازية العربية في تلك السنة. وقد توقفت السلطات الاسرائيلية المعنية منذ ذلك العام عن اصدار اية تقارير حول سياساتها المائية، الا انه من المرجح ان تكون نسبة ضخها للمياه الجوفية قد ارتفعت كثيرا عما كانت عليه.

* KIDMA, Israel Journal of Development, No. 10, 1977, p. 4.

نستنتج من ذلك كله، بأن اسرائيل مصممة على احكام سيطرتها على الموارد المائية في الضفة الغربية، وأنها تعتبر ذلك من اهدافها الاستراتيجية في المناطق المحتلة. وطالما انها تمتلك القوة لفرض ارادتها في هذا المجال، فلن تتنازل عن سيطرتها على الموارد المائية ولن تسمح للمواطنين العرب بزيادة استهلاكهم من المياه، خاصة للاغراض الزراعية. لذلك، فإن احد اهم الاهداف الاستراتيجية للجهات الوطنية المعنية بتطوير الزراعة في المناطق المحتلة، هو العمل على الاستفادة من كميات المياه المتاحة لهم بأفضل السبل، بحيث يتمكن المزارع العربي من توسيع رقعة الزراعة المروية الى اوسع نطاق ممكن. ويعتقد كثير من الخبراء انه بالامكان مضاعفة المساحة الزروعة تحت الري اذا ما استخدمت اساليب الري الحديثة على نطاق اوسع، واذا ما اتخذت الاجراءات اللازمة لرفع كمية المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية الى المستويات المسموح بضخها.

التغيرات الرئيسية في الزراعة بعد الاحتلال

حدثت بعد الاحتلال تغيرات جذرية في البنية الهيكلية للقطاع الزراعي، انعكست على المساحة المزروعة من المحاصيل والاشجار المختلفة وكميات الانتاج والكفاءة الانتاجية. كما حدثت تحولات بعيدة المدى بالنسبة للعمالة في القطاع الزراعي وفي اربحية فروع الانتاج المختلفة. وسنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل اهم هذه التغيرات.

التغيرات في كميات الانتاج والمساحة المزروعة:

طرأت بعد الاحتلال تغيرات ملحوظة في المساحات المزروعة وكميات الانتاج. ومع توافر الاحصاءات التفصيلية بهذا الخصوص والتي تغطي سنوات ما قبل وما بعد الاحتلال، الا ان المقارنة بين هاتين الفترتين من النواحي الانتاجية هي غير دقيقة بسبب ما يبدو من وجود فروقات في طرق جمع الاحصاءات. كما ان هنالك قدرا كبيرا من التفاوت الموسمي في انتاج بعض الفروع الزراعية، مما يزيد من صعوبة المقارنة بين فترات زمنية مختلفة. ويبين الجدول رقم (٨) التغيرات التي حدثت في الانتاج محسوبة على اساس معدل ثلاث سنوات قبل الاحتلال.